"مشكلات العمل السياسي وتأثيراتها على الثورة في سوريا"[3]

مشكلة 1: ضعف البنية التحتية للعمل السياسي

أ- عانت الجمهورية السورية منذ تأسيسها من ضعف بنية العمل السياسي:

ففي غضون 23 عاماً ما بين الاستقلال وانقلاب حافظ أسد (1946-1970) قامت نحو 43 حكومة، أي بمعدل حكومتين في كل سنة.

وتعود المشكلة إلى هشاشة بنية الأحزاب المدنية في مقابل الدعم الذي حظيت به المؤسسة العسكرية في مرحلة الانتداب، ولذلك فقد كانت الظاهرة الأبرز في فترة ما بعد الاستقلال هي كثرة الانقلابات العسكرية، حيث شهدت سوريا خلال 21 سنة بين عامي 1949 و1970: 21 انقلاباً ومحاولة انقلابية وحركة تمرد أو عصيان قام بها بعض ضباط الجيش السوري.

وأصبحت المناصب المدنية ألعوبة بيد الجيش؛ فقد كانت المناصب التي تولاها أمين الحافظ مثار سخرية الشارع السوري، حيث أسندت إليه أكثر من عشرة مناصب في آن واحد منها تعيينه: رئيس مجلس قيادة الثورة، وقائد الجيش، ورئيس الجمهورية، ونائب رئيس الوزراء، ووزير الدفاع، ووزير الداخلية، ونائب الحاكم العسكري، كما أصبح في 12 نوفمبر 1963 رئيساً للوزراء مع احتفاظه بمناصبه السابقة، إضافة إلى عضويته في كل من القيادة القومية، والقيادة القطرية لحزب البعث!

ب- في فترة حكم البعث تم ترسيخ هيمنة العسكر وأجهزة الأمن، وتعطيل الحياة السياسية، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

1- صدور قوانين تجرم العمل السياسي المعارض (مثال قانون (49) الذي يعتبر كل منتسب إلى جماعة الإخوان المسلمين مجرماً ويعاقب بالإعدام.

2- استهداف معارضي النظام في الداخل والخارج في سلسلة اغتيالات وعمليات اختطاف. منهم على سبيل المثال لا الحصر: اللواء محمد عمران (أبريل 1972)، وصلاح الدين البيطار (يوليو 1980) في بيروت، وعبد الوهاب البكري في عمان (يوليو 1980)، والسيدة بنان الطنطاوي التي قتلت في محاولة اغتيال زوجها عصام العطار في ألمانيا (مارس 1981)، ونزار الصباغ في الذي اغتيل في إسبانيا (نوفمبر 1981)، والمحامي نعمان قواف الذي اختطف في قبرص واقتيد إلى دمشق في فبراير 1982.

---

[3] ورقة ألقيت في مؤتمر "مستقبل الثورة السورية"، الذي عقده منتدى العلاقات العربية والدولية بالدوحة في 23 يونيو 2012.

ج – ونتيجة لضعف البنية التحتية للعمل السياسي وما عانته المعارضة من استهداف فقد ظهرت ملامح ضعف هذه الأحزاب في مرحلة الثورة من خلال:

1- الفشل في التوصل إلى مواقف موحدة تجاه القضايا الرئيسة المتعلقة بالثورة السورية (التدخل الدولي، التفاوض مع النظام، توحيد الجهود.

2- بروز ظاهرة الانشقاقات داخل المجلس الوطني نتيجة صعوبة الإصلاح الداخلي.

3- الفشل في تحقيق اعتراف المجتمع الدولي بقدرة المعارضة على توفير البديل السياسي، ومنع الانفلات الأمني الذي سيؤثر سلباً على دول الجوار.

ومن خلال رصد تطور الحراك السياسي في مرحلة الثورة يمكن تقسيم أبرز الأحزاب ضمن ثلاثة تصنيفات رئيسة:

أولاً؛ الأحزاب التقليدية التي كانت موجود قبل حكم البعث: من الشيوعيين والاشتراكيين والقوميين مثل: الاتحاد الاشتراكي الناصري، وحزب العمل الشيوعي، وتجمع اليسار الماركسي (تيم)، واللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين (قدري جميل)، والإخوان المسلمين.

أغلب هذه الجماعات تعاني من اضمحلال أدائها الفكري، وضعف قدرتها الحركية في الداخل، وعدم اكتراث الأجيال الجديدة بمنطلقاتها الإيديولوجية.

ويدخل في حكمها التيارات التي تصنف نفسها ضمن المعارضة كأحزاب الجبهة الوطنية التقدمية، والحزب القومي السوري الاجتماعي، **وتلك التي كان لها سابق ارتباط بالنظام** كمنظمة الديمقراطية والحرية التي يترأسها ريبال أسد، وجبهة الخلاص الوطني التي أسسها عبد الحليم خدام، وبعض إسلاميي الداخل من مجموعات دينية صوفية أو من الذين لا يرون استخدام العنف.

ثانياً؛ ظاهرة الأحزاب التي قامت على أسس إثنية أو عرقية مثل: الأحزاب الكردية والتي يبلغ عددها نحو 22 حزباً (منها ما هو متطرف مثل يكيتي وآزادي، ومنها ما هو مرتبط بكردستان العراق، ومنها ما هو مرتبط بالكيان السوري، ومنها الحركة الوطنية الكردية التي تضم 11 حزباً، والحزب اليساري الكردي، والمجلس السياسي الكردي)، وكذلك المنظمة الآشورية السريانية، الحركة السريانية الديمقراطية، بالإضافة إلى زعامات ووجهاء الأقليات، ومن الشخصيات البارزة من أبناء الطوائف الذين ينشطون كمستقلين.

وكذلك الكيانات السياسية التي تقوم على أسس اجتماعية أو مناطقية، مثل مجموعة القبائل التي شكلت في إسطنبول مجلس القبائل السورية، إضافة إلى ممثلي المحافظات السورية مثل:

تكتل أحرار الجزيرة، وغيرها من المجموعات التي انخرط أغلبها في لجان التنسيق المحلية التي تعمل وفق المناطق والأقاليم.

ثالثاً؛ ظاهرة الائتلافات الهشة: والتي جاءت كنتيجة حتمية لصغر حجم أغلب الأحزاب السياسية وحداثة عهدها؛ مثل الائتلاف العلماني الديمقراطي السوري، والكتلة الوطنية الديمقراطية، وائتلاف اليسار السوري، ورابطة العلمانيين السوريين، وهيئة التنسيق الوطني، وتجمع 15 آذار، وإعلان دمشق، والهيئة العامة للثورة السورية.

وبعد دراسة مستفيضة لواقع العمل السياسي في سوريا؛ رأت دراسة أمريكية حديثة أن أداء الأحزاب التقليدية لا يرقى إلى مستوى الحدث، واعتبرت أن التغيير الحقيقي مرتبط بظاهرة التنسيقيات التي تمثل آلية جديدة من العمل السياسي خارج إطار الأحزاب السياسية التقليدية، فضلاً عن استيعاب قطاع كبير من الجيل الجديد غير المنتمي سياسياً.

وفق النظرية البنيوية فإن الثورة السورية تتكون من مثلث إستراتيجي يتمثل في ثلاثة أضلاع هي: الحراك الشعبي، والمقاومة المسلحة، والعمل السياسي الذي يفترض أن يكون محور هذا المثلث، نظراً لأهمية دروه في ترشيد الثورة في الداخل وتمثيلها في الخارج، لكن ضعف الحراك السياسي قد تسبب في عرقلة مسيرة الثورة

وفي الوقت الذي تنعتق فيه البلاد من الحكم الشمولي العسكري، تظهر الحاجة إلى الانعتاق من القوالب الفكرية التقليدية التي لا تزال تعاني من القصور في فهم تلك التطورات واستيعاب متطلبات المرحلة.

ولن تحقق الثورة السورية أهدافها إلا من خلال ثورة فكرية جديدة كتلك التي وقعت في الغرب عام 1968، والتي تمرد فيها الجيل الجديد من المفكرين في الجامعات الأوروبية على المدارس الفكرية التقليدية، وتقدموا بأطروحات جديدة في إصلاح المجتمع وقضايا التعليم.

وكان أهم ما في هذه الحركة الفكرية أنها كشفت عن قصور الإيديولوجيات السائدة (متمثلة في نظريات البنيوية، والماركسية، ومدرسة فرنكفورت، وأتباع سارتر وفوكو وإدغار)، وبينت فشل هذه المذاهب في تشخيص الواقع والتعامل معه.

ولا شك في أن المجتمع السوري بحاجة إلى حركة تجديدية توفق ما بين القواعد الفكرية والقوى الاجتماعية، بدلاً من حالة التأزيم التي طبعت العلاقة بين حركات المعارضة وجعلت

المجتمع يراوح ما بين الفكر الإسلامي (بصورته الإخوانية) من جهة، واليساري: الشيوعي والاشتراكي والناصري الذي يقابل حركات التدين بالعداء من جهة أخرى.

مشكلة 2: الاهتمام الغربي بإعادة إحياء المشروع الإثني-الطائفي

من خلال رصد التحركات الديبلوماسية والمواقف الدولية، يمكن القول بأن مشروع: "الأسدية دون أسد"، يجد قبولاً لدى القوى الدولية وبعض دول الجوار، كما أنه يقوم في الوقت نفسه على أسس تاريخية، حيث يستند إلى:

- الإرث التاريخي المتمثل في نظام "الملة" العثماني الذي أعطى الأقليات حكماً ذاتياً واعترف بخصوصيتهم منذ عام 1860.
- نظرة فرنسا التاريخية والمعاصرة والتي تنطلق من مشروعها الذي تبنته عام 1920.
- الواقع السياسي في هيمنة الأقليات على المؤسسة العسكرية وأجهزة الأمن وصعوبة وجود بديل يملأ الفراغ الأمني والعسكري في حال انهيار النظام بالكامل.
- الإستراتيجية الأمريكية التي طرأت منذ عام 2003، والتي ترى أن الحكم في الشرق الأوسط يجب أن يستند إلى قاعدة من التوازنات بين الأديان والطوائف والإثنيات لتحقيق الاستقرار الفعلي، خاصة وأن مؤسسات الدولة بدأت تضعف في العالم العربي لصالح الجماعات غير التابعة للدول (non state actors) والتي أصبحت أقوى من الدول ومن الإيديولوجيات.

- فحزب الله اللبناني أقوى عسكرياً وتنظيمياً من الدولة البنانية.
- والميليشيات العراقية الطائفية مثل: جيش المهدي ومنظمة بدر هي التي تشكل التوازن السياسي والعسكري في بغداد والبصرة ومحيطهما.
- والبيشمركة الكردية هي التي تحافظ على الأمن في كردستان العراق.
- أما في سوريا فلا تزال هذه المجموعات المسلحة النظامية وشبه النظامية هي التي تمتلك القوة العسكرية والسيطرة الفعلية على الأرض، ولديها الرغبة في لعب دور أساسي بعد سقوط النظام.

ويعتقد الأمريكان والأوروبيون أنه لا يمكن تحقيق الأمن في سوريا دون تعاون هذه القوى ذات الطابع الطائفي العشائري، خاصة وأنها قادرة على تحقيق تحالفات واسعة عابرة للحدود مع قوى متعاطفة معها في لبنان والعراق.

مشكلة 3: غياب الضامن في المرحلة الانتقالية، وعدم استيعاب المعارضة لطبيعة التحديات الأمنية الكامنة

ففي الحالة الليبية تزامنت الحركة الثورية مع انشقاقات كبرى في الصف الأول للنظام، وبالتالي كان هؤلاء قادرين على الإمساك بمفاصل الدولة فور سقوط حكم القذافي.

وفي الحالة التونسية غادر بن علي وبقي الجيش والأمن كضامن لأي انحراف يمكن أن تقع فيه القوى السياسية في البلاد

وفي الحالة المصرية تفكك جهاز القصر الجمهوري في حين بقيت المؤسسة العسكرية حتى اليوم الضامن الفعلي للحدود، وللأمن الداخلي، وللعملية الانتخابية ولعلاقات مع دول الجوار.

وفي اليمن استطاعت الحكومة والمعارضة أن تصل إلى توافق تحت إشراف إقليمي-دولي، وقد مثل ذلك التوافق الضامن الفعلي لمسيرة انتقالية شاقة ولكنها لا تزال قادرة على الاستمرار.

أما بالنسبة للحالة السورية فنحن أمام حالة صراع استئصالي، حيث تقف القوى المعارضة (الشعبية والعسكرية والسياسية) في مواجهة شاملة مع جميع أجهزة الدولة ومؤسساتها بما في ذلك: القصر الجمهوري، ومفاصل الحكومة، ومؤسسات الأمن، والجيش، وكذلك في مواجهة منظومة إقليمية روسية-إيرانية تقف بصلابة مع بقاء النظام.

لكن الأحداث تؤكد أن القوى السياسية المعارضة لن تتمكن من استئصال النظام ما دامت مبعثرة ومفككة، وفي حال انهيار مؤسسات الدولة بأكملها فإنه ليس هناك ضامن من حدوث فوضى طائفية، أو إثنية، أو اختراقات حدودية، أو امتدادات للأزمة عبر الحدود حيث تنشط الميليشيات الطائفية في كل من لبنان والعراق.

وما لم تنجح قوى الثورة في تطوير آليات التحشيد والتنظيم وتقديم البدائل الناضجة فإنها لن تقنع أياً من القوى الإقليمية والدولية بكفاءتها وقدرتها على منع حالة الفوضى المتوقعة حال سقوط النظام.

ومن أبرز التحديات الأمنية الكامنة

1-إصلاح العلاقة بين الجيش ومؤسسات الأمن وبين المجتمع: عبر ترميم العلاقة بين الدولة والمجتمع، والعمل على تصحيح العلاقة المتوترة مع الجيش من خلال تعزيز آليات المحاسبة.

2- تصحيح العلاقة بين مختلف المجموعات السكانية داخل إطار المجتمع، والسعي إلى التخلص من الإرث السلبي لمرحلة نظام أسد. فالأقليات تتحدث علناً في الإعلام العربي والغربي عن "مخاوف" وتطالب بالحصول على "ضمانات"، وتطرح مشاريع وتتقدم بمطالب

فئوية، وعلى الرغم من أن هذه المشكلة تمثل تحدياً كبيراً للعلاقات المجتمعية في مرحلة ما بعد سقوط النظام، إلا أن السمة الغالبة هي التغاضي والتجاهل بدلاً من الترشيد.

3- إعادة بناء المؤسسة الأمنية على أسس جديدة، تستوعب الواقع السوري وتعقيداته السياسية والاجتماعية والاقتصادية وعلاقاته المعقدة مع دول الجوار.

4- وضع رؤية للتعامل مع القوى الفاعلة خارج إطار الدول (non state actors) والتي دعمها نظام البعث عبر إنشاء ميليشيات مسلحة رديفة لجهاز الدولة ومؤسسات الأمن، وقد ظهرت بصورة جلية تحت عنوان كبير هو الشبيحة، ومكونات الشبيحة هي: عصابات جميل أسد، وما فرخته من جماعات منذر وفراس و المرشديين، إضافة إلى الجماعات المسلحة العابرة للحدود متمثلة في حزب الله والحرس الثوري وجيش المهدي ومنظمة بدر والبيشمركة. وكذلك دعم حزب العمال الكردستاني والمعارضة الشيعية في الخليج العربي.

5- سرعة سد الثغرات في المؤسسة العسكرية: (نظام الفيالق، ومفهوم الردع، والصواريخ، والقوات الخاصة بحماية النظام) قبل أن تقع الجمهورية الثانية فريسة طمع العسكر كما وقعت الجمهورية الأولى، وما يمكن أن تقوم به القوى المسلحة الرافضة للتغيير من فوضى أمنية، واحتمال أن تتحالف مع قوى أخرى في المنطقة.

6- آليات الفكاك من المنظومة الإقليمية القائمة منذ نحو 3 عقود، ومخاطرها المحلية والإقليمية: حيث لا توجد لدى المعارضة رؤية واقعية لآلية التخارج من المنظومة الإقليمية الروسية-الإيرانية المتجذرة في هيكلية الكيان السوري، ولدى هذه المنظومة: استثمارات كبيرة في مختلف الصناعات، وفي مجال التصنيع العسكري، وتطوير التقنيات الصاروخية والأسلحة البيولوجية، والتعاون الاستخباراتي، ودعم "حزب الله" بالأسلحة والتسهيلات

، ومن المؤكد أنه لن يتم التخارج من هذه المنظومة دون رفض ومقاومة من قبل الجهات المتضررة وهي الأقوى في الوقت الحالي.

كما أن بنية الجيش السوري قد قامت على أسس روسية بحتة من حيث التشكيل والتنظيم والتقنية والتسليح، فهل سيتم تدمير هذه البنية بأكملها على النمط العراقي، أم سيتم المحافظة عليها وتطويرها.

7- التأسيس لمفهوم الأمن التعاوني: فقد قامت علاقات النظام السوري مع دول الجوار على أساس التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول، ومحاولة الإمساك بأكبر قد من أوراق التفاوض والضغط، ولذلك فقد كانت علاقات سوريا الإقليمية متوترة، خاصة عندما ضحى النظام بعلاقاته مع الدول العربية في سبيل دعم مشروع التوسع الإيراني، فهل يمكن للمعارضة أن تخرج برؤية لتحقيق مفهوم جديد من الأمن التعاوني مع دول الجوار، والذي يقوم على جملة

مفاهيم مثل: "الأمن التكاملي" و"الأمن المشترك" مثل حالة مجلس التعاون، أو الاتحاد الأوروبي، أو حلف شمال الأطلسي

8-القضية الفلسطينية: تتعامل المعارضة السورية بكل أطيافها بنفس النمط الذي يتعامل فيه النظام السوري مع الكيان الصهيوني، والذي تمثل في الصمت والمواربة والإشارات الخجولة بعدم الرغبة في التصعيد، وضرورة الالتزام بالعهود والمواثيق الدولية، دون وجود مواقف واضحة.

التوصيات:

- تشجيع البحث العلمي الهادف إلى ترشيد العمل السياسي، وتعزيز مفاهيم الاحتراف.
- بذل الجهود لوضع الأسس الفكرية الجامعة للجيل الشبابي الذي يمثل نحو 66 بالمائة من المجتمع.
- تعزيز مفهوم المجتمع المدني، وأدوات الممارسة السياسية خارج إطار الأحزاب
- ضرورة بناء التيارات الفكرية قبل تشكيل الأحزاب السياسية.